

COMMUNIQUÉ



Glasgow Climate Dialogues

Voices from the Global South
September 2021

Hosted by



بيان	COMMUNIQUÉ
حوارات التغير المناخي في غلاسكو	GLASGOW CLIMATE DIALOGUES
وجهات نظر بلدان الجنوب العالمي	Voices from the Global South
سبتمبر 2021	September 2021
تضييفها	Hosted by
الحكومة الاسكتلندية	Scottish Government
gov.scot	gov.scot
أوقفوا فوضى المناخ	STOP CLIMATE CHAOS
اسكتلندا	SCOTLAND

مقدمة من الحكومة الاسكتلندية

يعد تغير المناخ وخسائر وأضرار الطبيعة من أعظم التهديدات طويلة المدى التي تواجه شعوبنا و kokbna وأصبحنا نشهد بالفعل هذا التأثير الهدام في جميع أنحاء العالم. كما يُعد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي "كوب 26" علامة فارقةً و حاسمةً في تنفيذ اتفاق باريس و فرصةً مهمةً لضمان تقديم إجراءات مستمرة نحو مستقبل يتسم بالمرونة و تحقيق هدف صافي الانبعاثات الصافي من أجل حماية الغابات الأكثر تعرضاً للمخاطر، بصرف النظر عن المكان الذي يعيشون فيه، و تكيفهم بصورة عادلة مع التغيرات القادمة مع ضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب.

وبغية تحقيق هذا الهدف، يتعين علينا جميعاً في غلاسكو الاستماع بعناية، والمشاركة وبناء فهمنا عن وجهات نظر أولئك الذين يعانون من آثار تغير المناخ بشكل مباشر وخاصة البلدان والأشخاص الذين يواجهون أسوأ الآثار والذين لم يساهموا سوي بأقل قدر ممكن في حالة الطوارئ المناخية التي تشهدتها. ومن خلال "صندوق العدالة المناخية" الأول في العالم، أظهرت الحكومة الاسكتلندية تضامننا مع الشعوب الأكثر تأثراً بتغير المناخ في بلدان الجنوب العالمي وسنواصل مناصرتهم في قضيتهم ودعمهم في توصيل أصواتهم ووجهات نظرهم في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي "كوب 26" في غلاسكو.

ولهذا السبب، عقدت الحكومة الاسكتلندية، بالتعاون مع المجتمع المدني الاسكتلندي، سلسلة من المشاركات الافتراضية حيث ناقش أصحاب المصلحة المطعون من بلدان الجنوب العالمي، إلى جانب المنظمات الاسكتلندية والدولية و تطرقوا إلى التوقعات والأولويات الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي "كوب 26" والمراحل التي تليه. وأطلق عليها اسم "حوارات التغير المناخي في غلاسكو".

ومن هنا، يسعدني أن أشارك هذا البيان القصير، الذي يوضح بالتفصيل توصيات "حوارات التغير المناخي في غلاسكو" كمساهمة ضمن مسؤوليتنا المشتركة في التعلم والاستماع والمشاركة في القضايا التي يراها زملاؤنا من بلدان الجنوب العالمي مفتاحاً لنجاح مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي "كوب 26".

ويتمثل هدفنا في أن تعمل التوصيات في كل مجال من هذه المجالات الحيوية الأربع، على إعلام الآخرين وتشكيل أوجه مناقشاتهم في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي "كوب 26"، وفي سبيل ذلك، دعم الاتفاق في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي "كوب 26" على أوجه الطموح والشمول وأهمية العمل العالمي المطلوب على نحو عاجل.

ميري ماكالان (عضو البرلمان الإسكتلندي)

وزيرة البيئة وإصلاح الأراضي



حوارات التغير المناخي غلاسكو

كانت حوارات التغير المناخي في غلاسكو عبارة عن أربع جلسات عبر الإنترن트 شاركت في استضافتها الحكومة الإسكتلندية والمجتمع المدني الإسكتلندي. وركزت كل جلسة على موضوع معين:

الوصول والمشاركة و إيصال الأصوات: 6 سبتمبر 2021

النكيف مع المناخ والمرونة: 7 سبتمبر 2021

الخسائر والأضرار: 8 سبتمبر 2021

الانقال العادل: 9 سبتمبر 2021

وقد تم وضع هذه المحاور الأربع بالتعاون بين تحالف "أوقفوا فوضى المناخ في إسكتلندا" والحكومة الإسكتلندية. وقد تم إعلامهم من خلال فهم أولويات بلدان الجنوب العالمي قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي "كوب 26"، كما تم تحديد المجالات التي تتضمن فرصة واضحة للتعاون والحوار والتعلم المشترك بين الجهات الفاعلة الإسكتلندية والشركاء الدوليين.

وصممت حوارات التغير المناخي في غلاسكو لضمان مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في بلدان الجنوب العالمي والتعلم منهم بشأن تغير المناخ قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي "كوب 26". تمت استضافة الحوارات بما يُشكل اعترافاً بحقيقة أن بلدان الجنوب العالمي تتأثر بشكل غير مناسب بالآثار السلبية للتغير المناخ، وأنه من أجل عد قمة ناجحة، يصبح من الضروري دعم ورفع مستوى تمثيل شعوب الجنوب العالمي.

ويلخص هذا البيان نتائج هذه الحوارات، ويهدف إلى تقديم مدخلات قيمة لمفاوضات مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي "كوب 26" في كل مجال من المجالات الأربع. وفيما يلي بيان بالمعلومات التفصيلية عن العملية المتبعة وكيف تم التوصل إلى هذه النتائج.

تم التخطيط لحوارات التغير المناخي في غلاسكو بمعرفة فريق عمل مكون من ممثلي لمنظمات المجتمع المدني في بلدان الجنوب العالمي وأعضاء من تحالف "أوقفوا فوضى المناخ" في إسكتلندا وممثلي عن فريق مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي "كوب 26" التابع لحكومة الإسكتلندية. وخلال المدة من مايو إلى أغسطس 2021، اجتمع فريق العمل أربع مرات لاتخاذ قرارات بشأن المحتوى والعمليات. وتم تخطيط كل جلسة من الجلسات الأربع بمعرفة اثنين من المنسقين - أحدهما من بلدان الجنوب العالمي والأخر من منظمة المجتمع المدني الإسكتلندية - وللذان تعاونا في استعداد المتحدثين ذوي الصلة وتحديد الخيارات بشأن المسائل الرئيسية.

وقد حضر حوارات التغير المناخي في غلاسكو خبراء مناخيون بارزون في كل موضوع من الموضوعات ذات الصلة. وشكل خبراء من بلدان الجنوب العالمي غالبية المتحدثين والمنسقين، مع دعوة بعض الخبراء من بلدان الشمال العالمي للحوار معهم خلال كل جلسة. وتم تجميع قائمة المدعويين لكل جلسة، كما تم توزيع الدعوات من خلال عدد محدود من الشبكات مع التركيز على ضمان مشاركة بلدان الجنوب العالمي. وتعتبر الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في هذه الوثيقة هي نتاج هذه الحوارات، على الرغم من أن وجهات نظر واقتراحات المشاركين من بلدان الجنوب العالمي حظيت بالرعاية أثناء وضع اللمسات الأخيرة على المخرجات.

اتبعت العملية التالية بغية استخلاص الرسائل والمواضيع الرئيسية من الجلسات، والتحقق من الاستنتاجات:

- تمت مراجعة تسجيلات الفيديو للحوارات، بما في ذلك قاعات الجلسات العامة والجلسات الفرعية، وتم تدوين الموضوعات والتوصيات الرئيسية؛
- تمت مراجعة مواد العروض التقديمية للمتحدثين ومحنتى غرفة المحادثات ومحنتى اللوحة الرقمية واستخدامها للتركيز على الرسائل؛

- تمت مراجعة الإسهامات المقدمة من خلال النماذج عبر الإنترن特 والتي تم توزيعها على المسجلين في الحوار للسماح بظهور المزيد من الرسائل؛
- تمت صياغة تقارير الأحداث مع نظرة عامة على المواد والمحتوى، فضلاً عن الرسائل الرئيسية للبيان، كما تم تعديلاً على المحتذين للحصول على ملاحظاتهم الأولية؛
- تمت مشاركة المسودات المنقحة لتقارير الأحداث مع كل من سجل في الحوار للحصول على التعليقات واللاحظات؛
- تم تسليم تقارير الأحداث المكتملة مع الرسائل الرئيسية للبيان إلى فريق عمل حوارات التغير المناخي في غلاسكو للتحقق من صحتها. التقارير متاحة عبر الرابط التالي stopclimatechaos.scot/policy.

الرسائل الرئيسية من حوارات التغير المناخي في غلاسكو

1. الوصول والمشاركة وإيصال الأصوات

يتعين أن تستفيد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي وتعلماً من تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد على المفاوضات حول مشاركة بلدان الجنوب العالمي وأن تضع خطة عمل لمعالجة قضايا الوصول والمشاركة. وينبغي أن تهدف خطة العمل هذه إلى خلق مجال متكافئ بين الأطراف، كما ينبغي تعزيز الدعم المالي لضمان مشاركة بلدان الجنوب العالمي. ويتتعين أن تشارك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي في مشارارات واسعة لوضع خطة العمل هذه، وضمان تمويل عملية تنفيذها من جانب الدول المتقدمة. يتعين بذلك جهود خاصة لضمان وصول الشباب إلى مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وينبغي استكشاف سبل جديدة لضمان تعزيز مشاركة الشباب، بما في ذلك التشجيع على تواجد مفوضين من الشباب في وفد البلدان، وينبغي كذلك أن تستثمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في وضع مخططات إضافية لتمكين هذه المشاركة، وخاصةً مشاركة بلدان الجنوب العالمي.

يلزم إجراء تقييم لكيفية الاستناد لآراء المجموعات الأكثر تأثراً بتأثير المناخ في المفاوضات، بما في ذلك النساء والفتيات والشباب والمجتمع المدني والأشخاص من الدول الجزئية الصغيرة النامية والأشخاص ذوي الهم و السكان الأصليين والمجتمعات المتواجدة على الخطوط الأمامية لتأثيرات المناخ. كما يتعين اتخاذ خطوات لتحسين الوصول من خلال حلول تكنولوجية جديدة لتمكين الإسهامات المباشرة في المفاوضات ويجب أن تعكس هذه الإسهامات قرارات مؤتمر الأطراف.

يجب أن تبذل رئاسة الأمم المتحدة للتغير المناخي "كوب 26" وغيرها من الجهات المعنية كل جهد ممكن لضمان وصول وفود من جميع الأطراف إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي "كوب 26" - وخاصةً من بلدان الجنوب العالمي. ويتتعين أن يتضمن هذا الجهد ويشتمل على عنصر تعزيز نشر اللقاحات، وترتيبات الحجر الصحي في الفنادق، وإضافة الإمكانيات الخاصة بمعالجة التأشيرات، وكذلك إنشاء - محاور عالمية، لكن بمثابة محاور احتياطية، لتمكين الوصول الافتراضي إذا تعذر سفر الوفود.

[اقرأ التقرير الكامل حول الوصول والمشاركة وإيصال الأصوات <](#)

التكيف مع المناخ

يتعين على البلدان المتقدمة أن تقي بوعدها السنوي بخصوص التمويل المناخي بمبلغ 100 مليار دولار أمريكي بناءً على هدف التقسيم بمقابل النصف بين تمويل تدابير التخفيف وتدابير التكيف مع المناخ التي تم تحقيقها والتمويل المقدم كمنحة ميسرة، وليس قروضاً. كما أن هذا التمويل يعتبر غير كافٍ، ويتتعين أن يعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي "كوب 26" على رفع التمويل المناخي بدرجة كبيرة وأن يوافق على توسيع هدف التمويل العام العالمي الجديد للتكيف مع المناخ في مرحلة ما بعد عام 2025. وثمة ضرورة ملحة متمثلة في توفير آليات محاسبية محسنة لتعزيز التدقيق من حيث كمية ونوعية التمويل المناخي مع مزيد من التمويل المقرر عبر القواعد التي أقرتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي وكذلك برامج التمويل المناخي الجديدة والإضافية على حد سواء لضمان توفير المساعدة الإنمائية الرسمية.

تعزيز سبل الوصول إلى التمويل المناخي بشكل كبير للبلدان الأقل نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية، بما في ذلك طرق تبسيط إجراءات الطلبات والتغلب على حواجز القرارات. وفي الوقت نفسه، يتعين تعزيز الاستثمار لزيادة التأهيل والإندار والعمل المبكر لمنع الظواهر الجوية المعاكسة التي ينتج عنها كوارث، بما في ذلك الإجراءات الاستباقية والالتزامات بمقتضيات شراكة العمل المبكر الوعية بالمخاطر.

يجب زيادة نسبة التمويل المناخي الذي يصل إلى المجتمعات المحلية بشكل مستدام مع ضمان تحسين المراقبة لتقدير التقدم المحرز في هذا الشأن. كما يتعين على جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي اعتماد مبادئ التكيف مع المناخ التي تقودها المجتمعات المحلية رسمياً مع اتخاذ إجراءات لضمان تسهيل الصناديق المالية المخصصة للمناخ لزيادة التخصيص المحلي، بما في ذلك تعزيز الهياكل والعمليات والمؤسسات المحلية. وينبغي كذلك دراسة هدف عالمي جديد متزايد تدريجياً لتمويل المناخ بما يضمن الوصول إلى المستويات المحلية. ومن اللازم مشاركة التكنولوجيا والمعارف والخبرات مع المجتمعات المحلية، مع ضمان استغلال المعرفة المحلية والاستفادة منها. ويتتعين أن تشجع "الحصيلة العالمية" على عملية صنع القرار التفصيلية والتشاركية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتقدير التقدم المحرز بخصوص التكيف مع المناخ.

ينبغي أن يكون تمويل المناخ متاحاً بالكامل ومستجيباً لاحتياجات حقوق النساء والأطفال والشباب والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الهم والفتيات المهمشة الأخرى، مع إزالة الحواجز الهيكلية. ويتتعين تحسين عمليات إعداد التقارير حول الاستجابة لمقتضيات النوع

الاجتماعي وتقديم المزيد من التمويل من خلال توفير فرص الوصول المباشر المضمونة، وخاصة تسهيلات المنح الصغيرة الوطنية ودون الوطنية مع ضمان مشاركة المرأة في اللجان التوجيهية.

من الضروري كذلك حماية أنظمة الدعم؛ ومنها الحقوق في الأرض والمياه والموارد الطبيعية، وتعزيزها بالكامل للمجتمعات الأكثر تهميشاً والأكثر عرضة للتأثير بالتغييرات المناخية لضمان أن يحقق عنصر التكيف مع المناخ تأثيرات مستدامة ومنصفة على نطاق واسع. ويتعين أن تتوافق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي مع اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية واتفاقية الأمم المتحدة للمياه وإطار سيادي للحد من مخاطر الكوارث واتفاقية التنوع البيولوجي لضمان توفير الاستثمارات والحقوق الالزامية من خلال عملية صنع قرارات شاملة بخصوص المصادر الطبيعية للغذاء؛ بما في ذلك مصايد الأسماك والغابات؛ على أن تتم إدارة هذه الأنشطة بطريقة تشاركية. كما يلزم توسيع نطاق التكيف مع المناخ على مستوى المساحات الطبيعية بطريقة تضمن إنتاج أغذية آمنة ومفيدة بطريقة مرنة مع ضرورة مراعاة النظم البيئية ونظم المياه العابرة للحدود. ومن اللازم دمج الحلول الزراعية البيئية في عوامل التنمية الزراعية.

[اقرأ التقرير الكامل حول التكيف مع المناخ](#)

الخسائر والأضرار

إن الخسائر والأضرار الناجمة عن التغير المناخي يشرى المنشآت تعد إرثاً غير عادلاً للشباب والأجيال القادمة. ويتعين على الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي بدءاً من مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي "كوب 26" الاستماع جيداً لأولئك الذين يعانون من الخسائر والأضرار؛ وعلى وجه الخصوص الشباب والنساء والمهتمين؛ حتى يتمكنا من إيجاد طرق لمعالجة هذا الواقع المناخي. كما يتعين توفير حلول لتوثيق و تسهيل هذه التجارب وتقديم تقرير عنها وتقيمها كجزء من "الحصيلة العالمية".

من اللازم الإقرار بالمسؤولية العالمية المشتركة عن الخسائر والأضرار من خلال صندوق تضامن يعمل على توجيه الدعم (المالي والمعنوي والتقي) لمن هم في أمس الحاجة إليه. ويتعين أن تعقد إسكتلندا، بصفتها المناصر والداعم العالمي للعدالة المناخية، مناقشات في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي "كوب 26" للطرق إلى معالجة هذه الخسائر والأضرار بصورة أفضل كجزء من واقع انعدام العدالة المناخية.

ومن اللازم كذلك إضفاء الطابع الرسمي على معالجة الخسائر والأضرار بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي في نطاق الركيزة الثالثة للتعاون في عقد المفاوضات واتخاذ القرارات. كما أنه من اللازم لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي أن تنتقل من محاولة فهم الخسائر والأضرار المناخية إلى ضرورة معالجتها. ومن اللازم كذلك بناء ودعم الآليات الوطنية لمعالجة الخسائر والأضرار. ومن هنا يجب على الحكومات بناء المعرفة والقرارات حسب الاقتضاء وأن يكون لديها الإرادة السياسية الالزامة لمعالجة هذا الواقع.

[اقرأ التقرير الكامل حول الخسائر والأضرار](#)

الانتقال العادل

إدراكاً للظروف المختلفة لبلدان الشمال والجنوب العالمي عن بلدان الجنوب العالمي، يجب أن يستند الانتقال العادل الخاص بتلبية أهداف اتفاق باريس إلى مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي المتعلقة بالمسؤوليات المشتركة والمتساوية في نفس الوقت والقدرات ذات الصلة والحق في التنمية، مما يتطلب من البلدان الالتزام بتنفيذ نصيبيها العادل من خفض الانبعاثات وسداد ديونها المتعلقة بالمناخ، وتجنب الاقتصادات ويلات النهب التاريخي والمستمر لموارد بلدان الجنوب العالمي من قبل بلدان الشمال العالمي.

من اللازم احترام حدود وقيود الكوكب، وإعادة التفكير جزرياً في كيفية إعمال الحق في التنمية لدى بلدان الجنوب العالمي على كوكب محدود بغية تنفيذ انتقال عادل، وتجنب تكرار عدم المساواة والدمار الناجم عن مسار التنمية الذي اتخذته بلدان الشمال العالمي. إن اتباع نهجاً متعدد الجوانب، يدرك الأبعاد الطبقية والجنسانية والعرقية ويعالج الطرق المختلفة التي تتعرض لها شعوب بلدان الجنوب العالمي بسبب تأثيرات المناخ ويتناولها ويتطرق إليها، أمراً ضرورياً لضمان الانتقال العادل، الذي يتبعه بنظام قيم ينص على التضامن والتعاون وحقوق الإنسان والحوار المجتمعي، ويرفض المناهج الاستعمارية لحماية البيئة ويركز على المعرفة والخبرات والإشراف والحلول واحتياجات النساء والسكان الأصليين وال فلاحين وأصحاب الحيارات الصغيرة.

يجب أن يدعم الانتقال العادل حقوق العمال ويفويها ويعززها، بما يضمن مشاركة العمال في القرارات التي تؤثر عليهم، ويساهم توفير الحماية الاجتماعية للعمال وأسرهم، ويحقق معايير الصحة والسلامة، ويساهم الاعتراف بالعمل الإنتاجي وأعمال إعادة الإنتاج ومعالجة مشكلاته، ويساهم توسيع نطاق المحادثة إلى ما وراء العمل المنتظمين، ويساهم الترکيز على تجربة المرأة. إن تغيير نظام الطاقة ومصادر الطاقة أمراً أساسياً لا مفر منه لضمان الانتقال العادل، وإنها الاعتماد على الوقود الأحفوري ومعالجة أزمة الوصول إلى الطاقة في بلدان الجنوب العالمي، فضلاً عن قضايا الملكية وأنماط الاستهلاك المتغيرة؛ كما أن مشاركة الحكومات والقيادة أمران أساسيان لتحقيق هذا الانتقال العادل، حيث أنه لا يمكننا الاعتماد على النهج القائم على السوق والمتسبب في نشوء الأزمة ليفهم بحل هذه الأزمة.

يُعد توفير التمويل العام من دون شروط للحصول على الطاقة والطاقة المتجددة أمراً ضروريًا كذلك لتحقيق الانتقال العادل، واتخاذ نهج أكثر مساواة في تمويل الانتقال من حيز المساعدة إلى حيز التعاون، وضمان وصول التمويل إلى النساء والشعوب الأصليين وال فلاحين والمزارعين أصحاب الحيارات الصغيرة من يؤمنون بالفعل حلولاً لأزمة المناخ على أرض الواقع.

[اقرأ التقرير الكامل حول الانتقال العادل >](#)